ندوة الامم المتحدة المعنية بمساعدة الشعب الفلسطينى

الجهود الدولية الرامية الى تخفيف الازمة الاقتصادية و الانسا نية الفلسطينية

القاهرة 26و27 نيسان/ابريل 2006

القاهرة - 26 ابريل

عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف اولى جلسات ندوة الامم المتحدة المعنية بمساعدة الشعب الفلسطينى والجهود الدولية لتخفيف الازمة الاقتصادية والانسانية الفلسطينية. وقد قدم المشاركون فى الندوة فى بداية الجلسات التعازى الى مصر شعبا وحكومة فى ضحايا حادث دهب الارهابى. كما وجه المشاركون الشكر الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى حقوقه غير القابلة للتصرف على جهودها فى هذا الشأن وأشادوا بإستضافة مصر لأعمال الندوة.
وقد وجه السيد كوفى انان الامين العام الى الامم المتحدة رسالة الى الندوة تلتها بالنيابة عنه السيدة انجيلا كين مساعدة الامين العام للشئون السياسية وممثلة الامين العام قال فيها ان هذه الحلقة الدراسية تأتى فى لحظة عصيبة يمر فيها الشعب الفلسطينى بمرحلة تحول سياسى رئيسية فى خضم عملية سلام انتهت الى طريق مسدود واستمرار للعنف وتدهور للاوضاع الانسانية. وقد شهد العالم فى كانون الثانى/ يناير الماضى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى التى كانت علامة فارقة فى مسيرة الشعب الفلسطينى المتواصلة صوب الديموقراطية والحكم الذاتى. وقال انه نحترم قرار الشعب الفلسطينى. واعرب عن امله ان تلبى الحكومة الفلسطينية الجديدة امال الشعب الفلسطينى فى تحقيق السلام واقامة دولته على النحو لذى عبر عنه الرئيس محمود عباس.

ودعا السلطة الفلسطينية الى ان تؤكد من جديد التزام الفلسطينيين بنبذ العنف والاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيا خريطة الطريق. وقال ان اسرائيل انتخبت ايضا قيادة جديدة وحث الحكومة الاسرائيلية الجديدة على الوفاء بالتزاماتها. وادعو اسرائيل الى وقف النشاط الاستيطانى وغيره من الاجراءات التى تفسد المسائل المتعلقة بتحديد الوضع النهائى. و قال ان القلق مازال يساورنه ازاء تصاعد اعمال العنف، ومن بينها ما يشنه الفلسطينيون من هجمات بالصواريخ وعمليات تفجير انتحارية وكذلك ما تشنه اسرائيل من ضربات جوية وعمليات قصف مدفعى وعمليات ارضية. ويسقط المدنيون قتلى وجرحى على كلا الجانبين من جراء هذا العنف، مما يؤجج مشاعر الغضب والرغبة فى الانتقام.

كما تحدثت السفيرة نائلة جبر مساعدة وزير الخارجية للعلاقات متعددة الاطراف ممثلة الحكومة المضيفة وقالت ان الوضع الاقتصادى الانسانى المتدهور فى الاراضى الفلسطينية سيؤدى الى المزيد من التدهور الامنى والى مزيد من التشدد فى صفوف الفلسطينيين مما سيجعل تحقيق السلام املا بعيد المنال. وان السلام لن يتحقق بإجراءات احادية الجانب تهدف الى فرض امر واقع وجائر يتجاهل الحقوق الفلسطينية المشروعة التى اقرتها الامم المتحدة وقواعد القانون الدولى ولن يحققه العنف والعنف المضاد واستهداف المدنيين ومصادرة الاراضى وبناء المستوطنات والجدران العازلة على الارض الفلسطينية ولن تحققه سياسات الحصار والتجويع والتهديد ولكن تحققه فقط المفاوضات الجادة التى تقوم على اسس الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام.

ودعت الدول المانحة الى اعادة النظر فى قرارها بوقف المساعدات الموجهة الى الفلسطينيين واحترام الارادة الحرة للشعب الفلسطينى كا دعت الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى لاستئناف عملية السلام بصورة فورية ليعم الاستقرار

لصالح الاجيال القادمة من خلال اقامة دولتين – فلسطين واسرائيل – تعيشان جنبا الى جنب فى امن وسلام يستحقه ويرنو اليه الشعبين.

وتحدث السفير بول بادجى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف فقال ان اللجنة قد دأبت على تنظيم حلقات دراسية بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطينى منذ 1993. وفى حين تناولت الحلقات الدراسية السابقة نطاقا عريضا من المسائل يشمل التجارة والاسكان وبناء القدرات والمؤسسات فإنه من المحزن ان هذه الحلقة الدراسية تركز اكثر على الاحتياجات الاساسية للشعب الفلسطينى والتى تتطلب تقديم المساعدة والاغاثة.

واضاف ان الحالة الانسانية فى قطاع غزة تتسم بالكآبة، ونجمت اساسا عن اغلاق اسرائيل المتكرر لمناطق العبور الواقعة على الحدود. وقد ابقت اسرائيل معبر المنطار/ كارنى مغلقا لمدة 53 يوما (فى 12 نيسان / ابريل) عام 2006 رغم توجيه وكالات المعونة التابعة للامم المتحدة مجموعة من التحذيرات بأن هذه المنطقة على وشك ان تتعرض لكارثة انسانية. وبلغت الامور الذروة فى منتصف اذار/ مارس عندما استنفذت مخزونات الطحين واضطرت المخابز القليلة التى استمرت تعمل الى تنفيذ نظام الحصص الغذائية للطوابير الطويلة خارجها. كما نفذ ولأول مرة على الاطلاق الوقود الموجود لدى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى (الانروا) واللازم للمركبات المستخدمة فى حالات الطوارئ. وتسبب اغلاق المعبر ايضا فى الحاق ضرر كبير بالصادرات من المنتجات الزراعية والسلع الاخرى وقدرت الخسائر منذ بداية العام بمبلغ 600 الف دولار امريكى يوميا.

الجلسة الافتتاحية

السفيرة نائلة جبر، ممثلة الحكومة المضيفة قدمت الشكر للسيد السفير بول بادجى وجميع اعضاء لجنة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف على جهودهم الدؤبة والمتواصلة للتعريف بأبعاد القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطينى.\تأتى الندوة حول المساعدات الفلسطينية فى وقت يتصدر فيه هذا الموضوع قائمة اولويات الشعب الفلسطينى على ضؤ اعلان العديد من الدول المانحة وقف المساعدات المباشرة للحكومة الفلسطينية عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التى اجريت فى 25 كانون/يناير الماضى.

وقد كان موقف مصر دائما ضد هذه الخطوة لما فى ذلك من معاقبة للشعب الفلسطينى على خياره الديموقراطى الذى مارسه بحرية خلال انتخابات شهد لها العالم اجمع بالنزاهة والشفافية. واشارت الى ان قطع المساعدات سوف يؤدى الى اثار كارثية على الشعب الفلسطينى وتفاقم الازمة الانسانية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة خاصة ان القرار يأتى فى وقت يعانى فيه الاقتصاد الفلسطينى من التدهور مستمر منذ عام 2000 وهو ما اكدته تقارير البنك الدولى التى اشارت الى الانخفاض المستمر لمعدل النمو وانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بحوالى 36% عن معدلات سنة 2000 وارتفاع معدلات البطالة بشكل غيرمسبوق لتصل الى 23% فضلا عن وصول معدل الفقر الى نسبة 48% وقد ادت الاجراءات الاسرائيسلية المستمرة التى تعوق حركة التجارة الفلسطينية والاغلاق المستمر للمعابر ومنع العمالة الفلسطينية من العمل فى اسرائيل ووقف تحصيل الضرائب الى الشعب الفلسطينى الى تفاقم اوضاع الشعب الفلسطينى.

وقالت ان الوضع الاقتصادى الانسانى المتدهور فى الاراضى الفلسطينية سيؤدى الى المزيد من التدهور الامنى والى مزيد من التشدد فى صفوف الفلسطينيين مما سيجعل تحقيق السلام املا بعيد المنال. وان السلام لن يتحقق بإجراءات احادية الجانب تهدف الى فرض امر واقع وجائر يتجاهل الحقوق الفلسطينية المشروعة التى اقرتها الامم المتحدة وقواعد القانون الدولىن ولن يحقق العنف والعنف المضاد واستهداف المدنيين ومصادرة الاراضى وبناء المستوطنات والجدران العازلة على الارض الفلسطينية ولن تحققه سياسات الحصار والتجويع والتهديد ولكن تحققه فقط المفاوضات الجادة التى تقوم على اسس الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام. وادعو الدول المانحة الى اعادة النظر فى قرارها بوقف المساعدات الموجهة الى الفلسطينيين وحترام الارادة الحرة للشعب الفلسطينى كما دعت الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى لاستئناف عملية السلام بصورة فورية ليعم الاستقار لصالح الاجيال القادمة من خلال

اقامة دولتين – فلسطين واسرائيل – تعيشان جنبا الى جنب فى امن وسلام يستحقه ويرنو اليه الشعبين. واكدت ان مصر ستواصل اتصالاتها مع جميع الاطراف لتقريب المواقف والتغلب على العقبات ولن تتخلى عن الشعب الفلسطينى حتى يقيم دولته وعاصمتها القدس الشريف.

السيدة انجيلا كين ممثلة الامين العام للأمم المتحدة قالت نيابة عن الامين العام للامم المتحدة ان هذه الحلقة الدراسية تأتى فى لحظة عصيبة يمر فيها الشعب الفلسطينى بمرحلة تحول سياسى رئيسية فى خضم عملية سلام انتهت الى طريق مسدود واستمرار للعنف وتدهور للاوضاع الانسانية. وقد شهد العالم فى كانون الثانى/ يناير الماضى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى التى كانت علامة فارقة فى مسيرة الشعب الفلسطينى المتواصلة صوب الديموقراطية والحكم الذاتى. واعرب عن احترامه لقرار الشعب الفلسطينى. وأعربت عن امله ان تلبى الحكومة الفلسطينية الجديدة امال الشعب الفلسطينى فى تحقيق السلام واقامة دولته على النحو لذى عبر عنه الرئيس محمود عباس. ودعا السلطة الفلسطينية الى ان تؤكد من جديد التزام الفلسطينيين بنبذ العنف والاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود وقبول الاتفاقات والاتزامات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق. وقال ان اسرائيل انتخبت ايضا قيادة جديدة وحث الحكومة الاسرائيلية الجديدة على الوفاء بالتزاماتها. ودعا اسرائيل الى وقف النشاط الاستيطانى وغيره من الاجراءات التى تفسد المسائل المتعلقة بتحديد الوضع النهائى. ومازال القلق يساورنه ازاء تصاعد اعمال العنف، ومن بينها ما يشنه الفلسطينيون من هجمات بالصواريخ وعمليات تفجير انتحارية وكذلك ما تشنه اسرائيل من ضربات جوية وعمليات قصف مدفعى وعمليات ارضية. ويسقط المدنيون قتلى وجرحى على كلا الجانبين من جراء هذا العنف، مما يؤجج مشاعر الغضب والرغبة فى الانتقام.

وقال ان القلق يخامرنه ازاء الاحتمالات المنذرة بمزيد من التدهور فى الاوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى مما يهدد بالوصول الى ازمة انسانية خطيرة. فقد اوقف المانحون الرئيسيون دعمهم المباشر للسلطة الفلسطينية، ومازالت اسرائيل تحتجز ايرادات تحصيل الضرائب التى تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية رغم الالتزامات المفروضة عليها بموجب بروتوكول باريس. ومن المتوقع ان يؤدى انكماش النشاط الاقتصادى الى تقليل ايرادات الضرائب المحلية الفلسطينية. وعدم الانتظام فى تشغيل معبر كارنى ونظام عمليات الاغلاق الداخلية القائم فى الضفة الغربية يشكلان عائقان يعرقلان تنقل الفراد ونقل البضائع، مما يزيد من وطأة الفقر وشدة البطالة. كما أنهما يعرضان الفلسطينيين لصعوبات جمة ومهانة بالغة على نحو مماثل لما يتعرضون له نتيجة الاستمرار فى بناء الجدار فى الارض الفلسطينية المحتلة رغم الفتوى التى اصدرتها محكمة العدل الدولية.

وعلى جميع الجهات المعنية ان تفهم ان السلطة الفلسطينية توفر جل الخدمات الاساسية التى لا غنى عنها واللازمة لتجنب وقوع كارثة انسانية. وزيادة نشاط الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية امر لا يمكن ان يملأ الفراغ الذى سينشأ اذا ما عجزت مؤسسات السلطة الفلسطينية عن القيام بذلك. وطالب المجتمع الدولى بأن يجد طريقا يقرب من بلوغ هدف التوص الى حل الدولتين، والذى هو مقوم حيوى لكى ينعم كلا الشعبين والمنطقة بالسلام والامن.

السيد بول بادجى رئيس اللجنة المعنية ببمارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف قال ان اللجنة قد دأبت على تنظيم حلقات دراسية بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطينى منذ 1993. وفى حين تناولت الحلقات الدراسية السابقة نطاقا عريضا من المسائل يشمل التجارة والاسكان وبناء القدرات والمؤسسات فإنه من المحزن ان هذه الحلقة الدراسية تركز اكثر على الاحتياجات الاساسية للشعب الفلسطينى والتى تتطلب تقديم المساعدة والاغاثة.

واضاف ان الحالة الانسانية فى قطاع غزة تتسم بالكآبة، ونجمت اساسا عن اغلاق اسرائيل المتكرر لمناطق العبور الواقعة على الحدود. وقد ابقت اسرائيل معبر المنطار/ كارنى مغلقا لمدة 53 يوما (فى 12 نيسان / ابريل) عام 2006 رغم توجيه وكالات المعونة التابعة للامم المتحدة مجموعة من التحذيرات بأن هذه المنطقة على وشك ان تتعرض لكارثة انسانية. واشار الى ان الامور بلغت الذروة فى منتصف اذار/ مارس عندما استنفذت مخزونات الطحين واضطرت المخابز القليلة التى استمرت تعمل الى تنفيذ نظام الحصص الغذائية للطوابير الطويلة خارجها. كما نفذ ولأول مرة على الاطلاق الوقود الموجود لدى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى (الانروا) واللازم للمركبات المستخدمة فى حالات الطوارئ. وتسبب اغلاق المعبر ايضا فى الحاق ضرر كبير بالصادرات من المنتجات الزراعية والسلع الاخرى وقدرت الخسائر منذ بداية العام بمبلغ 600 الف دولار

امريكى يوميا. وحدد الاتفاق المتعلق بالتنقل وامكانية الوصول الذى جرى التوقيع عليه فى تشرين الثانى/ نوفمبر الماضى بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية هدفا يتمثل فى عبور 400 شاحنة محملة بالصادرات يوميا عبر معبر المنطار/كارنى بنهاية عام 2006. لكن لم يبلغ متوسط عدد الشاحنات فى النصف الاول من نيسان/ابريل الا سبع. ويتفاقم الوضع بسبب الازمة المالية الناجمة عن تعليق اسرائيل لتحويل الايرادات والرسوم الجمركية للاراضى الفلسطينية. واعلن رئيس الوزراء الجديد فى وقت مبكر هذا الشهر ان خزانة السلطة الفلسطينية "فارغة". كما حذرت منظمة الصحة العالمية مؤخرا من حدوث تدهور سريع فى شبكة الصحة العامة يفضى الى "انهيار محتمل".

واضاف ان الفلسطينيين يواجهون ازمة خطيرة واذا لم يعالج المجتمع الدولى هذه الحالة فإن العواقب قد تكون كارثية. كما ادت القرارت التى اتخذتها مؤخرا بعض الجهات المانحة الرئيسة الى تعليق برامج المعونة المباشرة الى الحكومة الفلسطينية التى شكلتها حركة حماس لان الاخيرة لم تكن مستعدة لقبول الشروط التى حددتها المجموعة الرباعية فى مطلع هذا العام، مما قد يؤدى الى تفكك السلطة الفلسطينية وانهيارها فى خاتمة المطاف.وقال ما لم يجر انهاء الاحتلال الاسرائيلى فلا يمكن توقع حدوث تنمية اقتصادية وانسانية للشعب الفلسطينى وواجبنا المتمثل فى مساعدة الفلسطينيين اقتصاديا يسير جنبا الى جنب مع المسئولية عن ممارسة الضغط على حكومة اسرائيل لانهاء الاحتلال. وتذكير الحكومة لاسرائيلية بأنها ملزمة بموجب القانون الدولى بحماية المدنيين الخاضعين للاحتلال وتوفير الخدمات الاساسية لهم، اما اغلاق نقاط العبور فهو يمثل انتهاكا لالتزاماتها بموجب القانون الدولى.

وقال انه لا يمكن تحقيق سلام دائم الا بإيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين عن طريق المفاوضات بين الطرفين وبمساعدة المجتمع الدولى. اما الاعمال المتخذة من جانب واحد فلن تسفر عن سلام. وقال ان اللجنة يساورها القلق الشديد فى الاونة الاخيرة بشأن ما يطلق عليه "خطة التلاقى" التى اعلن عنها حزب اسرائيل الرئيسى كاديما. وبموجب هذه الخطة فإن القدس الشرقية واجزاء كبيرة من اراضى الضفة الغربية بما فى ذلك معظم مجموعات المستوطنات الرئيسية وغور الاردن ستدمج فى اسرائيل ضمن "الحدود الدائمة". ومن شأن هذه الخطة ان تحول دون انشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومجاورة فى الارض التى تحتلها اسرائيل منذ 1967 وتطيل من امد المشاق الاقتصادية والانسانية التى يواجهها الشعب الفلسطينى حاليا. وتهيب اللجنة بإسرائيل الامتناع عن اتخاذ اى تدابير من جانب واحد من شأنها ان تقوض الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية نهائية.

السيد نبيل شعث ممثل فلسطين وجه التحية بإسم الشعب الفلسطينى والرئيس محمود عباس للمشاركين فى الندوة التى تأتى فى وقت هام حيث تتهدد اخطار كبيرة استمرار الشعب الفلسطينى فى الحياة على ارضه وتهدد مجمل انجاح عملية السلام وانهاء الصراع واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
وقال ان مصر وقفت دائما بجوار الشعب الفلسطينى وتساعد دائما القيادة الفلسطينية على التغلب على مشكلات داخلية لنواجه المشكلة الاكبر وهى الاحتلال الاسرائيلى. واشار الى ان الندوة تأكيد على الدور الخاص الذى تلعبه اللجنة المعنية بممارسة العب الفلسطينى حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف وهى طريقة لعرض المآسى التى يواجهها الشعب الفلسطينى الذى يعانى منذ قرن من الزمان من الاحتلال والتشريد والحصار والعدوان ويحرم من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والان بعد 13 عاما من اتفاق اوسلوا و18 عاما من اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة فى الجزائر مازال الشعب الفلسطينى يعانى من الحرمان من الحق فى الاستقلال والعودة. وقال ان حجم الاخطار الذى يواجه الشعب الفلسطينى بسبب الاحتلال وتصاعد الازمة منذ عام 2000 ثم الازمة الاخيرة نتيجة الحصار المادى على الارض واستجابة العديد من دول العالم للدعوة الى حجب المساعدات المادية عن الشعب الفلسطينى كل هذه العناصر مجتمعة تجعل المشكلة مستعصية على الحل وتدفع لانهيار المؤسسات الفلسطينية وانهاء الامل فى تحقيق سلام عادل واقامة دولة فلسطينية مستقلة.

واضاف ان هذه اخطار ستؤدى الى مضاعفة نسب البطالة والفقر اذا استمر الوضع الحالى فى عام 2006 حيث سيصبح معدل الفقر دولار واحد يوميا وسوف تكون النتائج مأساوية بنهاية هذا العام. ان حصار غزة لا يقتصر فقط على الغذاء والدواء ولكن كل مقومات الحياة من ورق واحبار ومواد دراسية وقطع غيار لاجهزة الكومبيوتر كما لا توجد حركة للبشر ولا للبضائع والوضع مثير للقلق بل ان حتى بعض الدول لا تكتفى بقطع المساعدات وانما تمنع البنوك ايضا من تحويل التبرعات للشعب الفلسطينى، اضافة الى الكيل بمكيالين لصالح اسرائيل التى لا تعاقب اطلاقا بينما يعاقب الشعب الفلسطينى وهذا ليس فقط امرا خطيرا ولكنه غير اخلاقى وغير مبرر على الاطلاق. وقال مع ذلك نشكر الامم المتحدة ونشكر مصر وقال كسلطة فلسطينية نلتزم بعملية السلام والاتفاقات وقرارات الامم المتحدة

وندرك ان هناك مشكلة حيث افرزت الانتخابات الاخيرة حكومة فلسطينية جديدة وهى جزء من السلطة الفلسطينية التى ينص دستورها على تقسم السلطة بينها وبين البرلمان كما ان هذا النظام البرلمانى الرئاسى المختلط يعطى الرئيس سلطة خاصة فى اقامة العلاقات الدولية وتعيين الحكومات واقالتها ويعتبر اعضاء الحكومة مساعدين للرئيس.
وقال عندما يقول الرئيس الفلسطينى محمود عباس ان السلطة الفلسطينية ملتزمة بالسلام فإنه بذلك يمثل الشعب الفلسطينى والشرعية الفلسطينية كما يمثل منظمة التحرير الفلسطينية التى قامت من قبل بكل الاتفاقات مع اسرائيل وهى التى ستمثل الشعب الفلسطينى ايضا اذا ما تخلت اسرائيل عن الحلو الانفرادية وقررت العودة الى التفاوض.
وقال امامنا مشكلة صغيرة وهى تعاون حركة حماس مع فتح وهو امر ضرورى لمواجهة الاخطار التى تحيط بالشعب الفلسطينى ومن اجل استمرار الهدنة التى التزمت بها حماس واوقفت عملياتها وهو امر لم تقم به اسرائيل حتى الان. وقال انهم ملتزمون بالنضال من اجل حقوقنا المشروعة والسلام والشرعية الدولية وواكد على الاستمرار فى ذلك رغم كل الظروف وقال ان هذا لن يؤدى هذا الى الاقتتال الداخلى. وواشار الى ان هناك شعب امام محتل لا يعترف بالشرعية الدولية ولا حتى بالحد الادنى من اتفاقية جينيف الرابعة. واشار الى الحاجة الى دعم المجتمع الدولى من اجل الحفاظ على مقومات الشعب الفلسطينى ومنع انهيار السلطة وتعويق امل الوصول الى الدولة الفلسطينية والسلام العادل والشامل. نرغب فى الغذاء والدواء ونطلب البحث فى كيفية مساعدة الشعب الفلسطينى فى مواجهة المشكلة الحالية وسوف يبقى الشعب الفلسطينى ملتزما بالسلام ويحلم به وبالمستقبل والعودة.

كلمات ممثلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظومة الامم المتحدة

ممثل كوبا قال لقد مر اكثر من 48 عاما منذ 1947 على قرار الامم المتحدة رقم 181 (2) الذى اعترف بتقسيم فلسطين ووافق على اقامة دولتين مستقلتين عربية واخرى يهودية يعيشان فى سلام. ورغم مرور الذمن فإن هذا القرار مازال جزئيا. فقد تم انشاء دولة اسرائيل عام 1948، لكن الاقامة الكاملة لدولة الفلسطينية ذات سيادة ومستقلة مازال مسألة معلقة ولا يمكk تأجيلها من قبل المجتمع الدولى. وقال انه ليس سرا ان ارتكاب الافعال التى لا تعاقب عليها اسرائيل ترجع بقدر كبير الى الحماية التى تمنحها اياها الولايات المتحدة بمجلس الامن والمحافل الدولية الاخرى. وقد استمرت واشنطن فى تقييد مجلس الامن بإستخدام حق الفيتو 29 مرة اضافة الى عدد لا ينتهى من التهديد بإستخدام هذا الامتياز المطلق وغير الديموقراطى لصالح اسرائيل. وقال امام اعيننا شعبا بأسره محروما من ابسط حقوقه.

واشار الى ان 3600 فلسطينى لقوا حتفهم فى السنوات الاخيرة على ايدى القوات الاسرائيلية. ولتشديد الجريمة فإنه فى اليوم الثانى لكل عملية قتل ترتكب ضد قادة او مدنيين فلسطينيين يظهر بيانا يبدو كدعابة ساخرة من واشنطن يطالب السلطات الفلسطينية بوضع حد للعنف. وهناك الجدار الفاصل الذى يصل طوله الى ما يقرب من 700 كيلو مترا الذى سيؤثر سلبا على حرية التجوال وحق اقامة ما يقرب من 230 الف فلسطينى وهم الافراد الذين لديهم تصريحا بالاقامة فى القدس الشرقية. وقال يقام هذا الجدار امام النقد المنافق لواشنطن ودول غربية اخرى حيث سيؤدى الى عزل 500 الف فلسطينى عن عائلاتهم واراضيهم الزراعية ووظائفهم وخدماتهم الاساسية. وقال ان واحدا من المطالب الضرورية التى تبناها ونفذها الشعب الفلسطينى للتقدم نحو اصلاح سياسى حاسم كان اقامة نظام انتخابى على الطريقة الديموقراطية النيابيةن التى تعتبرها الولايات المتحدة ودول غربية اخرى نموذا اوحد للديموقراطية بالعالم.

واشار الى ان الشعب الفلسطينى اختار بطريقة نظيفة وديموقراطية حكومته الجديدة وردا على هذا فإن الولايات المتحدة والتحاد الاوروبى لجأوا الى الابتزاز المالى ضد هذه الحكومة والشعب الفلسطينى نفسه. وهى سياسة تهدف الى اثارة انقسامات داخلية بين الفلسطينيين. وطالب برفض تطبيق هذا الابتزاز المالى ضد السلطة والشعب الفلسطينى. وقال من غير الممكن اقامة سلام عادل ودائم بالشرق الاوسط دون ايقاف الاحتلال الاسرائيلى غير الشرعى ودون ان يمارس الشعب الفلسطينى حقه الشرعى فى اقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية واعادة الاراضى العربية المحتلة فى يوينو 1967 وايقاف الاستفزازات الاسرائيلية فى جنوب لبنان وضمان حق عودة اللاجئين وفقا لقرار مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة فى هذا الشأن. ومن يلتزم الصمت سوف يتحول الى شريك فى تلك الجرائم. وقال ان ارهاب الدولة الاسرائيلى واحتلالها غير الشرعى لاراضى الغير هما الاسباب الرئيسية للنزاع. تلك هى الاسباب التى يجب ان ندينها وليس النتائج المتمثلة فى كفاح الشعبالفلسطينى من اجل الحصول على حقوقه المشروعة.

السفير محمد صبيح الامين العام المساعد بجامعة الدول العربية رئيس قطاع فلسطين والاراضى العربية المحتلة قال لابد من التأكيد على ضرورة استمرار وتكريس دور اللجنة المعنية بيمارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف وسواها من اللجان الدولية المعنية بقضية الشعب الفلسطينى وذلك فى وجه المحاولات الجارية لانهاء دورها حتى يتم التوصل الى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه الوطنية المشروعة وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير واقامة دولته المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة على ترابه الوطنى وعاصمتها القدس الشريف. ان التطورات الخطيرة والمقلقة فى الاراضى الفلسطينية المحتلة وتدهور الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والانسانية يهدد بحصول كارثة انسانية لا سابق لها وينذر بتحول المناطق الفلسطينية الى مناطق منكوبة بكل ما تحمله هذه الكلمة من مخاطر ودلالات لن نتقتصر عواقبها على الاراضى الفلسطينية بل ستتعداها الى المنطقة بأسرها. ويعود التدهور الى استمرار وتصعيد الحملة العسكرية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينيى وسلطته الوطنية كما ادى وقف دعم المجتمع الدولى والدول المانحة مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية الى تفاقم الازمة.

واعتبر وقف المساعدات الدولية عقابا جماعيا ضد الشعب الفلسطينيى وسلطته الوطنية على ممارسة الديموقراطية وعلى نتائج الانتخابات الحرة التى شهد العالم بنزاهتها. كما اعتبر ان هذا الموقف المتعنت والمتشدد يؤدى الى دعم المخططات الاسرائيلية الرامية الى فرض سياسة الامر الواقع وتجويع وتركيع الشعب الفلسطينى وابتلاع الارض الفلسطينية عبر الاجراءات الاحادية الجانب. واشارت منظمات الامم المتحدة الى ان عدم دفع رواتب الموظفين سيؤدى الى ارتفاع حاد بنسبة الفقر لتصل الى 74%. وتوقعت ايضا انخفاض الدخل المحلى للفرد ليصل الى -25% فى 2006 مقارنة مع +5% فى 2005 مشيرة الى ان ضعف السلطة الفلسطينية قد يؤدى الى ارتفاع نسبة الوفيات بسبب انعدام الامن وتدهور الوضع الصحى والذى قد يأتى كنتيجة مباشرة لانهيار الخدمات العامة مثل مياه المجارى والصرف الصحى وتفشى الامراض وسؤ التغذية.

وتوجه الى المجتمع الدولى خاصة اطراف اللجنة الرباعية الدولية والدول المانحة وكافة المنظمات الدولية العاملة فى المجالات الاقتصادية والانسانية بنداء عاجل لوقف الاعتداءات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين وطالب الدول المانحة بإعادة النظر فى مواقفها والتوجيه الى منظمة الامم المتحدة وحكومة سويسرا بوصفها الدولة الوديعة لاتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 لاستئناف عقد مؤتمر جينيف لتطبيق بنود الاتفاقية على الاراضى الفلسطينية المحتلة وحماية الشعب الفلسطينى اضافة الى العمل على تنفيذ الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد الاوروبى لعقد مؤتمر سلام دولى تجرى فيه مناقشة سبل تفعيل خطة خريطة الطريق ورؤية الدولتين للرئيس جورج بوش ومبادرة السلام العربية.

ممثل منظمة المؤتمر الاسلامى قال ان الاجتماع ينعقد فى ظروف غاية فى الصعوبة والتحديات الجسيمة التى يواجهها الشعب الفلسطينى جراء مخططات وسياسات العدوان الاسرائيلى المتواصل والمتصاعد وتقوم اسرائيل بإنتهاكات يومية للمواثيق والاعراف الدولية خاصة اتفاقية جينيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب. وتقوم اسرائيل بممارسة ارهاب الدولة وتطبيق سياسة العقوبات الجماعية والقتل المتعمد خارج نطاق القانون لمدنيين وناشطين وقادة مجتمع مدنى وسياسيين فلسطينيين. وقال ان استمرار سياسة فرض الامر الواقع بضم الاراضى وتوسيع وبناء المستوطنات وجار الفصل العنصرى وتقسيم الضفة الى كانتونات غير متواصلة جغرافيا والسيطرة على معظم الاراضى الخصبة ومصادر المياه يهدف الى حرمان الشعب الفلسطينى من يرواته ويصادر اكثر من نصف اراضيه فى الضفز الغربية ويقوض فرص اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

وقال ان القدس تشكل قضية مركزية للامة الاسلامية واى مساس بمقدساتها الاسلامية والمسيحية سيؤدى الى تصعيد خطير سيكون له انعكاساته على الامن والسلم العالمى. واشار الى ان الخسائر التى تكبدها القتصاد الفلسطينى بسبب الممارسات الاسرائيلية خلال السنوات الخمس الاخيرة بلغت مايزيد على 15 مليار دولار. وقد تفاقمت الضائقة المالية التى يعانى منها الشعب الفلسطينى بعد الانتخابات الفلسطينية الاخيرة بسبب وقف اسرائيل دفع مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من الضرائب ووقف اطراف دولية للمساعدات المقدمة للشعب الفلسطينى. ودعا بإسم منظمة المؤتمر الاسلامى المجتمع الدولى لتقديم الدعم الضرورى للشعب الفلسطينى والتعامل بعدالة وانصاف ووقف ازدواجية المعايير وعدم معاقبته على خياره الديموقراطى واحترام ارادته.

وقال ان الاجراءات احادية الجانب التى تقوم بها اسرائيل تشكل خرقا فاضحا للقانون الدولى، وتهدف الى حرمان الشعب الفلسطينى من حقوقه الوطنية المعترف بها دوليا. وقال ان السبيل الوحيد لوقف التدهور الذى يعصف بالمنطقة جراء استمرار عدوان اسرائيل عو وقف هذا العدوان والعودة الفورية لعملية السلام وفق ما نصت عليه خريطة الطريق ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية خاصة قرارى مجلس الامن 242 و338 والقرار 194 وصيغة الارض مقابل السلام ووقف بناء جدار الفصل العنصرى وازالة ما تم بناؤه وانسحاب اسرائيل من كامل الاراضى الفلسطينية المحتلة حتى حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 بما فيها مدينة القدس المحتلة، وانهاء الوجود الاستيطانى الاسرائيلى على الاراضى الفلسطينية، والحل العادل لمشكلة اللاجئين، ورفض كافة القرارات والاجراءات المخالفة للشرهية الدولية حول مدينة القدس المحتلة.

ممثل اندونيسيا قال ان الوضع فى الشرق الاوسط يمر بمرحلة صعبة. ولا يجب اتخاذ تصويت الشعب الفلسطينى لصالح حماس فى الانتخابات التشريعية الاخيرة كذريعة لوقف المساعدات الاقتصادية والمالية للشعب الفلسطينيى. كما شهدت الاسابيع الثلاثة الاخيرة منذ تولى الادارة الفلسطينية الجديدة موجة جديدية من العنف. وبعد تقارير عن اطلاق صواريخ من شمال غزة على اسرائيل شنت اسرائيل 300 جولة من القصف الصاروخى على قطاع غزة. واثناء ذلك لقى 21 فلسطينيا مصرعهم وبينهم طفلين. وأثناء هذا وقع تفجير انتحارى فى محطة للحافلات فى تل ابيب لتقتل عشرة اشخاص وتصيب العشرات فى دائرة شريرة من العنف المتواصل. ونعرب عن قلقنا من الفشل المتكرر لجهود احياء عملية السلام انطلاقا من خارطة الطريق والقرارات المختلفة للامم المتحدة.
كما اعرب عن قلقه من التصعيد العسكرى الاسرائيلى على المناطق المحتلة خلال الاسابيع الاخيرة. وقال منذ التوصل الى اتفاق بشأن خارطة الطريق قامت اسرائيل فى انتهاك للقانون الدولى ببناء جدار الفصل فى مناطق بما فى ذلك القدس الشرقية رغم فتوى محكمة العدل الدولية فى هذا الشأن. كما تم مصادرة المزيد والمزيد من الاراضى الفلسطينية وتحويلها الى مستوطنات غير شرعية. وخلق الانسحاب الاسرائيلى الاحادى من غزة والذى انتهى فى اغسطس من العام الماضى العديد من المشاكل. وهناك انتهاك لحقوق الانسان الفلسطينى الذى يعيش فى ظروف مروعة.
ان اندونيسيا ترى انه لا يجب السماح لاسرائيل بالتقليل من الجهود التى تبذلها الامم المتحدة سعيا الى السلام فى الشرق الاوسط ونعيد التأكيد على دعوتنا لمنظمات الامم المتحدة خصوصا مجلس الامن لتولى مسئولياته فى الحفاظ على السلم العالمى والعمل على تصحيح هذا الوضع.ومن الضرورى استكمال اطار عمل من اجل التوصل الى آلية لتعويض الشعب الفلسطينى عن التشييد غير القانونى للجدار الذى تبنيه اسرائيل. ويجب البحث عن حلول لاعادة عملية السلام الى مسارها الصحيح.

ممثل مالطا قال ان هذه الندوة هى واحدة من سلسلة احداث هامة تنظمها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتنظم اللجنة العديد من الندوات التى تهدف الى مساعدة الشعب الفلسطينى منذ 1993. وهى تهدف الى الحفاظ على توعية دائمة ومستديمة داخل المجتمع الدولى بالازمة الانسانية والاقتصادية التى لا تحتمل والتى يعانى منها الشعب الفلسطينى. ونؤكد على ضرورة التنفيذ الكالم لخريطة الطريق التى يقوم الحل فيها على اساس دولتين متجاورتين. واشار الى ان على المجتمع الدولى مسئولية اقناع ودفع كلا الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى للالتزام كلية بمتطلبات هذه الخطة والتفاهمات ذات الصلة التى تم التوصل اليها.

وثمن موقف الرئيس الفلسطينى محمود عباس الذى اكد على التمسك بالوفاء بالالتزامات والاتفاقيات الموقعة من الجانب الفلسطينى، ونأمل ان نجد اعترافا مماثلا من الحكومة الاسرائيلية الجديدة. وتحتاج الحكومة الفلسطينية المنتخبة جديدا الى التأكيد على نبذ العنف والاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود والحل القائم على اساس دولتين وقبول التفاقات الموقعة سابقا. وطالب المجتمع الدولى بالبحث عن سبل تخفيف محنة الشعب الفلسطينى. كما طالب الجانب الفلسطينى بان يقوم بدوره فى اتخاذ اجراءات نح الاصلاحات المالية وصولا فى النهاية الى نظام مالى يتسم بالشفافية والحداثة والمسئولية فى فلسطين. وان مالطا تعرض المساعدة من اجل انجاح مشروع الميناء البحرى.

عرض رئيسى

السيد نبيل شعث قال ان المشكلة الفلسطينية تنتقل من كونها مزمنة الى مرحلة الالتهابات الحادة بسبب الازمة الاخيرة. وبالاضافة الى بناء المستوطنات تقوم اسرائيل بمصادرة الاراضى بذريعة خرق قوانين البلديات وانشاء المنازل كما تقوم بترحيل العرب من القدس ذات الطابع الخاص فى محاولة لنزع هويتها العربية. وتحاول اسرائيل فرض حل احادى الطرف وفرض الاحتلال على جزء كبير من الاراضى التىاحتلت بدون وجه حق منذ 1967. وهناك البعض فى المجتمع الدولى الذى يقبل ذلك على انه افضل من لا شئ لكنه لن يكون هناك سلام دائم وشامل وعلى من يؤيدون الحلول احادية الجانب النظر الى الاوضاع المأساوية فى غزة المحاصرة، فإذا كان هذا نتيجة الانسحاب الاحادى فشكرت لا نريده وسنقوم بمقاومة الاحتلال.

وتضع اسرائيل القيود على الفلسطينيين تحت ذريعة الامن وتقوم بتقييد حركتمه فى الطرق والموانئ والمطارات وكان من نتيجة هذا وضع الفلسطينيين تحت رحمة احتكار البضائع الاسرائيلية الرديئة التى لا تصلح للتصدير فى اى مكان اخر. واضاف السيد شعث ان اغلاق معبرى كارنى وايريز ورفض تطبيق اتفاق رفح يعنى بداية مرحلة تجويع تام للشعب الفلسطينى ويصعب على الانروا ان تقوم بالوفاء بالتزاماتها خاصة فى غزة اضافة الى وقف تحويل الضرائب الى السلطة الفلسطينية. وليس بوسعنا الا ان نشعر بالذهول ازاء رد الفعل الدولى خصوصا من اصدقائنا الاوروبيين الذين يشاركون فى العقاب الجماعى المفروض على الفلسطينيين بعد فوز حماس. وهو اسوأ اشكال العقاب حيث يضر بالمستفيد كما يفقد المانح مصداقيته. ان العقوبات فى هذه الحالة غير ذات جدوى وغير اخلاقية. والذين يفرضون عقوبات على حماس عليهم ان يظهروا لنا اى عقوبات فرضوها على اسرائيل. ولن تفلح العقوبات مع الشعب الفلسطينى الذى يصر على النضال.

وطالب بالبحث عن حلول سواء على المدى الطويل او المتوسط او القصير للازمة الفلسطينية من اجل الوصول الى السلام. وهناك اجراءات فورية يجب اتخاذها كضغوط محدد كى تعيد اسرائيل الضرائب الفلسطينية وتنفيذ اتفاق رفح لنق الاشخاص والبضائع ايضا. كما اشار السيد شعث الى ان الاوضاع المالية فى السلطة الفلسطينية كانت مراقبة بشكل جيد منذ نشاتها فى 1994 من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والتحاد الاوروبى وقد اعلنت حماس قبولها هذا النوع من الرقابة حتى لو استدعى ذلك وجود مراقبين بشكل دائم فى وزارة المالية الفلسطينية كما لا تعترض على تحويل المساعدات عن طريق مكتب الرئيس عباس.

الجلسة العامة الاولى
مدى جسامة الازمة الاقتصادية والانسانية فى الارض الفلسطينية المحتلة

عروض الخبراء

السيد حنا السنيورة رئيس غرفة التجارة الفلسطينية – الاوروبية وناشر صحيفة جيروسالم تايمز بالقدس قال ان الوقت قد حان لقيام القطاع الخاص فى فلسطين بالمساعدة خصوصا فى ادارة الازمة الحالية. وقد قامت اسرائيل بتجميد اموال الضرائب الفلسطينية للضغط على الفلسطينيين لكن هذه ليس المرة الاولى التى تفعل فيها ذلك. فقد جمدت هذه الضرائب لمدة عام كامل فى فترة حكم الرئيس الراحل ياسر عرفات لكى تثبت للعالم انه ليس هناك شريك فلسطينى. وهذا يوضح انها لا تفعل ذلك من اجل حماس فقط وانما فعلته من قبل مع مكتب الرئاسة.

واضاف ان الموقف الامريكى الدائم هو مساندة اسرائيل لكن ما يدعو الى الدهشة هو موقف المجتمع الدولى خصوصا الاتحاد الاوروبى. والقطاع الخاص الفلسطينى مهدد بالافلاس وهناك حوالى 40% من الاسهم الفلسطينية قد انهار. واعرب عن امله فى ان يعيد المجتمع الدولى النظر فى قراراته والغاء قرار ايقاف المساعدات للسلطة الفلسطينية. ولو استمرت هذه الاجراءات لمدة ستة شهور اضافية فسوف يكون القطاع الخاص الفلسطينى قد افلس تماما.

واوضح ان القطاع الخاص الفلسطينى يمكن فى قطاع الانشاء والاسكان خاصة وانه يمتص عددا كبيرا من العمالة. واضاف ان شبكة الطرق الفلسطينية متردية وكان من المفترض ان تقوم الولايات المتحدة ببنائها لكن كل هذا توقف

بعد فوز حماس حيث تم تجميد كل شئ بل ان السلطة الفلسطينية مطالبة بإعادة 50 مليون دولار وقال انه لا يعرف اذا كانت تمتلك هذا المبلغ ام لا. وتمر الصادرات عبر المرافق الاسرائيلية مثل اشدود وحيفا ومطار اللد ولا يوجد اى رابط بين قطاع غزة والضفة الغربية لتبادل المنتجات داخليا ولهذا علينا ان نعطى مسئولية اكبر للقطاع الخاص الفلسطينى.

السيد غيرشون باسكين مدير مركز اسرائيل – فلسطين للبحوث والمعلومات، القدس قال أنه سوف يركز فى حديثه على الازمة السياسية فى الاراضى الفلسطينية ودور المجتمع الدولى فى المساعدة على حلها. مؤكدا ان هذه الجهود تؤدى فى نفس الوقت الى مساعدة اسرائيل وشعبها. واشار الى ان اخر خطة دولية وضعت لمساعدة الفلسطينيين هى "خارطة الطريق" ورغم انها كانت مليئة بالثقوب والمشاكل الا ان اهم ما كان يميزها هو ان الولايات المتحدة هى التى قدمتها ودعمتها، وأن الاطراف المختلفة قبلت بما فيها، وانها حاولت بعض الدروس من اخطاء عملية اوسلو المنهارة حيث شملت على المراقبة الدولية وصولا فى النهاية الى دولة فلسطينية مستقلة الى جوار اسرائيل. كما اكدت خارطة الطريق على الحاجة لاتخاذ اجراءات مباشرة وحاسمة ضد الارهاب واعادة عقارب الساعة الى الوراء فيما يتعلق بالمستوطنات الاسرائيسلية. واضاف باسكين ان العائق الاساسى اما مشكلة خارطة الطريق ان احدا لم يأخذها على محمل الجدية بما فى ذلك راعية الخارطة نفسها وهى الولايات المتحدة. ويبدو ان الهدف الرئيسى من هذه الخارطة لدى الولايات المتحدة هو وضع شئ على مائدة الشرق الاوسط بينما امريكا منشغلة بمهاجمة العراق. وقال ان الولايات المتحدة خلقت اللجنة الرباعية لمراقبة خريطة الطريق لكنها منعت هذه اللجنة من القيام بأى عمل حقيقى.

واضاف ان ارييل شارون رئيس الوزراء فاجأ العالم وشعب اسرائيل بإثباته انه يمكن تفكيك المستوطنات غير الشرعية اكثر من اى شخص اخر. وقد تم تفكيك 24 مستوطنة بموجب خطة فك الارتباط وسحبت اسرائيل مدنييه وقواتها من غزة لكن غزة ليست حرة حتى الان، ومازالت اسرائيل هى المسيطرة. ان الازمة الحالية تتطلب البحث عن كل البدائل الممكنة لوقف اراقة الدماء وانهاء الاحتلال وتحقيق السلام. ان الجهود الدولية حاليا تبدو موجهة نحو اجبار السلطة الفلسطينية التى تقودها حماس على القبول بالشروط الثلاثة لاسرائيل والامجتمع الدولى او الانهيار متجاهلة الاحتمال الثالث وهو الفوضى العامة. واذا عمت الفوضى فى الاراضى الفلسطينية فلن تكون اسرائيل قادرة على تنفيذ خطة التلاقى وسوف تواجه حلقة جديدية من العنف والارهاب.

وقال ان الرئيس الفلسطسنى محمود عباس يعمل على تشكيل حكومة ظل بديلة تتمتع بالولاء له مباشرة استعدادا لتولى المسئولية والعسكرية. كما انه قرار حماس بالتحالف مع ايران وسوريا - غير مدركة على ما يبدو لعواقبه المحلية والدولية - وضعها الان فى مواجهة مباشرة مع الاردن.
ويمكن ان ينجح عباس فى استعادة السيطرة فقط اذا تلقى التعاون والدعم الكافى من الاولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى وحكومة اسرائيل. ويبدو ان حجم المساعدات القليلة التى يتلقاها من الغرب واسرائيل يعنى ان هذه الجهات لم تحسم امرها بعد بشأن بديل استراتيجى لحماس.

واشار الى ان اسرائيل تعتمد على الحلول الاحادية التى لن تنفع لان اسرائيل لن تستطيع ان تسحب قواتها ما لم تكن هناك امكانية لنقل الحكم لكيان فلسطينى ذو مصداقية. ويبدو ان الغرب واسرائيل يراهنون هلى انهيار الحكومة التى تقودها حماس لكنه ليس من الواضح ان الخبراء وضعوا فى اعتبارهم عواقب هذا الانهيار خصوصا فيما يتعلق بأمن اسرائيل.وتتواجد مشكلة عدم وجود شريك لدى الجانبين. وليس الاسرائيليون فقط هم الذين قرروا عدم وجود شريك لدى الجانب الاخر بل الفلسطينيين ايضا. ان تصريحات اسرائيل عن الرغبة فى التفاوض مع الفلسطينيين مجوفة وفارغة بنفس القدر فى تصريحات عباس المماثلة

وقال لو لم يتم تقوية ودعم جهود عباس للسيطرة على السلطة الفلسطينية من قبل الغرب، فإن رام الله ونابلس وغزة قد تنتهى مثل بغداد والبصرة والفلوجة. واذا كان اولمرت وكاديما جادين بشأن خطة التلاقى فإن افضل طريقة لتنفيذ انسحاب ناجح من الضفة الغربية هى العمل يدا بيد مع عباس. ان استمرار اسرائيل فى التصريحات التى تتحدث عن عدم وجود شريك فلسطينى فإن المناطق التى تقع خلف حاجز الفصل سوف تتحول الى فراش دافئ للارهاب الاسلامى المتشدد الذى يتجه نحو الغرب والشرق. وسوف تكون المرحلة التالية من فك الارتباط مشابهة للوضع فى جينين وليس غزة حيث لن تسلم اسرائيل الاراضى خالية الى حماس وسوف تسحب اسرائيل مستوطنيها وتترك الجيش الاسرائيلى فى بعض المواقع الاستراتيجية بحيث تكون قادرة على القيام بعمليات داخل الاراضى الفلسطينية.

ولأن التواجد الاسرائيلى خلف خط الفصل سوف يكون عسكريا فقط فإن القوات الفلسطينية سوف تعتبر الجيش الاسرائيلى هدفا مشروعا للمقاومة بإعتبار الوجود الاسرائيلى فى ذلك الحين شكلا كلاسيكيا من اشكال الاحتلال العسكرى. ولن تتحمل اسرائي طويلا قتل العديد من جنودها كل يوم.

وقال انه انطلاقا من الحقائق السابقة فإنه ينبغى الاعتراف انه لا الاسرائيليين ولا الفلسطينيين يملكون القدرة اللازمة على حل وادارة هذا الصراع بأنفسهم. وعلى المجتمع الدولى ان يقدم المساعدة فى هذا الشأن. انا ارى ان الحل المعقول يمكن ان يتمثل فيما يلى:
ان تقوم اسرائيل بإنسحاب احادى الجانب خلف الحاجز الامنى بما فى ذلك المستوطنات شرق الحاجز لتترك حوالى 90% من مساحة الضفة خلف الحاجز. وسوف يستغرق الانسحاب سنتين او ثلاثة. وعلى اسرائيل ان تتجه الى مجلس الامن الدولى والامم المتحدة للاضطلاع بمسئولياتهما فى المناطق التى ستنسحب منها. واذا لم تأخذ اسرائيل هذه الخطوة فعلى المجتمع الدولى ان يتولى الامر بنفسه. وعنما يتم الانسحاب من منطقة ما يتم تسليمها الى ادارة انتقالية من الامم المتحدة (مشابهة لما حدث فى تيمور الشرقية والى ادت فى النهاية الى الاستقلال). ويقوم مجلس الامن بإنشاء بعثة ادارة انتقالية تستمر اربع او خمس سنوات لاعداد المناطق الفلسطينية للاستقلال. ويمكن ان يكون لهذه البعثة ذراعا عسكريةللسيطرة على المناطق التى تنسحب منها اسرائيل. كما تحتفظ ايضا بتواجد عسكرى قوى بطول نهر الاردن اضافة الى الاشراف على كل نقاط العبور من اسرائيل الى الجانب الفلسطينى. وسوف تقوم بعثة الامم المتحدة بمهام شرطية ايضا بالعمل مباشرة مع قوات الامن الفلسطينية التى سوف يتم وضعها تحت قيادة موحدة. كما يمكن ان يكون للبعثة ايضا اشرافا ماليا خصوصا على العديد من مشاريع البنية التحتية الضخمة مثل الاشراف على اتشاء رابط الضفة الغربية وغزة، ومشاريع الكهرباء والمياه وغيرها، لتنهى بذلك الاعتماد الفلسطينى الكلى على اسرائيل. كما ستتلقى ايضا المساعدات الدولية وتديرها لصالح الشعب الفلسطينى. ولن يتم التعامل مع قضايا الوضع النهائى الباقية (الحدود النهائية، القدس، اللاجئين) حتى السنة الاخيرة من من ادارة الامم المتحدة الانتقالية لان بعثة الامم المتحدة لن تحل محل المفاوض الفلسطينى. الا انه لو نشأت ظروف تسمح بالتفاوض مبكرا على هذه القضايا فإن على البعثة مطالبة مجلس الامن الدولى بالاجتماع وتحديد انسب الطرق لفعل ذلك.

واضاف انه رغم انه يجب على اسرائيل التقدم بهذه المبادرة الى مجلس الامن الدولى فإنه يجب ايضا اجراء استفتاء بين الشعب الفلسطينى للتأكد من دعمه لها. وهناك العديد من المزايا فى هذه الخطة لصالح اسرائيل حيث ستسمح لها بإنسحاب آمن واعادة انتشار آمنة ايضا. وسوف تنتقل المسئولية عن رفاهية الشعب الفلسطينى مباشرة الى المجتمع الدولى. وهناك مخاطر ايضا حيث ستنحصر اسرائيل داخل حدود تسيطر عليها القوات الدولية. وسوف تفقد اسرائيل سيطرتها على الحدود الشرقية مع الاردن. وهناك ايضا العديد من المزايا الواضحة للفلسطينيين فى هذه الخطة وهى بشكل اساسى تدويل الحل واخراج اسرائيل من معظم المناطق المحتلة وفى نفس الوقت العودة الى مفاوضات الوضع النهائى المدعومة دوليا. اما العيوب بالنسبة للفلسطينيين فى هذه الخطة فهى ان السلطة الفلسطينية سوف تكون اقل استقلالا وسف يتم تأجيل مفاوضات الوضع النهائى لمدة ثلاث سنوات على الاقل. ويبدو ان تدويل الحل هو الخيار الافضل من اجل عد ضياع فصة اقامة حل على اساس دولتين.

هانى نجم استاذ فى جامعة بير زيت قال ان الوضع الاقتصادى تدهور بشكل كبير منذ سبتمبر 2000 مما ادى الى زيادة معدلات البطالة نتيجة منع العمالة الفلسطينية من العمل داخل الخط الاخضر وعدم توافر المواد الخام خاصة فى قطاع غزة مما ادى الى توقف العديد من المشاريع الانشائية وتوقف او تعليق معظم المشاريع المدعومة من الدول المانحة. اضافة الى ذلك هناك تقليص لعدد العاملين فى القطاع الخاص وزيادة فى الضغط على المعاملات البنكية. كل هذا جعل المواطن العادى ورب الاسرة يتساءل عن جدوى السلام واذا كان موجودا اصلا.

واضاف ان هناك اكثر من 145 الف موظفا بالسلطة لم يتلقوا رواتبهم ويقومون بالاعتداء على المؤسسات الفلسطينية للفت الانباه لمشكلاتهم. وهذه الصعوبات تؤثر بشدة على القطاع المصرفى الذى هو قطاع خاص فى مجمله. وقد اوقفت بعض البنوك التعامل مع البنوك الفلسطينية واصبح الحصول على السيولة النقدية صعبا فى البنوك الفلسطينية اضافة الى تراجع تحويلات فلسطينى الخارج مما ادى الى تقليص عمليات الاقراض. وعليه فإن سياسة الانسحاب الاحادى التى يمكن تسميتها سياسة الاحتلال عن بعد لم تأت بنتائج على الارض. وزادت البطالة فى غزة وزاد الوضع سؤا نتيجة اغلاق المعابر وتعطيل تصدير المنتجات الفلسطينية.

السيد روبى ناثانسون رئيس الممعهد الاسرائيلى للبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتل ابيب قدم عرضا قال فيه ان الشعب الاسرائيلى يعانى بطريقة ليست ادنى من الشعب الفلسطينى لكنه سوف يتحدث عن المعاناة اللفلسطينية حيث ان الجلسة مخصصة لذلك. وقال ان الانساحابات الحادية تبدو كخيار واقعى خاصة ان الحكومة الاسرائيلية لديها القدرة على القيام بذلك. وقد نجد انفسنا مرة اخرى فى دائرة مغلقة من العنف وهى اشياء لا يرغب فيها احد. ويجب ان نتعلم من دروس الماضى ويبدو ان اسرائيل سوف تستمر فى الانسحاب الاحادى خاصة وان الرأى العام الاسرائيلى يريد ان يرى حلا للمشكلة الفلسطينية. وبالطبع فإن تخفيف الاحتلال عن طريق الانسحاب الاحادى سوف يؤدى الى تخفيف المعاناة الفلسطينية ولو بشكل جزئى. وقام السيد ناثانسون بعرض عدد من الحقائق منها ان بناء المستوطنات بدأ فى عام 1967 فى الضفة الغربية وغزة. وتم بناء 56% من المستوطنات فى الفترة بين 1977 و1983 . والجزء الاكبر من المستوطنات فى الضفة الغربية سكنية على مساحة تصل الى 12ز3 مليون متر مربع. ويمكن البحث عن حلول لاستيعاب التعداد الفلسطينى فى الضفة بما فى ذلك التوسع فى المدن القائمة وبحث امكانية انشاء مدن جديدة.

الدكتور محمد السمهورى المستشار الاقتصادى السابق للسلطة الوطنية الفلسطينية قال ان الازمة الانسانية الحالية فى الاراضى الفلسطينية ليست وليدة هذه الايام وانما طفت الى السطح بسبب ما نتج عن الانتخابات الفلسطينية. وازمة اليوم هى امتداد لظروف انسانية بالغة الصعوبة يعيش فيها سكان غزة والضفة الغربية يوما بيوم. ويمكن ان تزيد الازمة سوءا بسبب المواقف التى تتخذها الحكومة الفلسطينية الجديدة من ناحية والمانحين الغربيين والحكومة الاسرائيلية من ناحية اخرى. وقد تدهورت كل الظروف المعيشية للفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الثانية فى سبتمبر عام 2000 واظهرت كل المؤشرات تدهورا خطيرا فى كل المناطق الفلسطينية.

وقال ان الحقيقة التى لا يجب ان تفوتنا عن الخمس سنوات الاخيرة هى انه رغم قيام المجتمع الدولى بمضاعفة مساعداته المالية للمناطق الفلسطينية منذ 2001 من متوسط 500 مليون دولار سنويا الى مليار دولار سنويا، الا ان الفقر والبطالة قد تضاعفت ايضا ثلاث مرات عما كانت عليه قى 2001. والملاحظة الثانية هى ان القيود التى تفرضها اسرائيل على الحركة والتجارة الفلسطينية منذ سبتمبر 200 قد ادت الى تعقيد اكبر فى كل نواحى الحياة الفلسطينية. وقد تزايدت هذه التعقيدات بعد الانسحاب الاحادى من غزة. ولم تسفر الاجتماعات التى عقدها الفلسطينيون واسرائيل والبنك الدولى والتحاد الاوروبى والولايات المتحدة والسيد جيم ولفنسون المبعوث الخاص للجنة الرباعية طوال الشهور الطويلة الماضية عن اى تقدملتخفيف القيود التى تفرضها اسرائيل على حرية تنقل الفلسطينيين. والمشكلة ان هذه الاوضاع يمكن ان تتطور الى الاسوأ فالسلطة الفلسطينية مفلسة عمليا وتحتاج الى 120 مليون دولار شهريا لدفع رواتب موظفيها، و40 مليون دولار للوفاء بالحد الادنى من المتطلبات الاساسية لاستمرارها بينما تحتجز اسرائيل 60 مليون دولار شهريا عوائد الجمارك على البضائع الفلسطينية. ولا تكفى العوائد التى تجمعها السلطة الفلسطينية شهريا وتبلغ 35 مليون دولار للوفاء بإحتياجاتها.

واضاف انه لو استمر تمسك جميع الطراف بمواقفها فسوف يؤدى ذلك فى النهاية الى انهيار مؤسسى فى السلطة الفلسطينية. واضاف ان التوقف عن دفع رواتب 163 الف من العاملين فى السلطة يعنى انهم وملايين اخرين يعولونهم بهذه الرواتب سوف يكونون بدون اى وسيلة تساعدهم على الوجود. كما يمكن ان تنهار الخدمات التعليمية والصحية لنقص التمويل. كما ان عواقب ترك اطفال المدارس والمراهقين فى الشوارع نتيجة العجز عن تشغيل مدارسهم سوف تكون مدمرة. كما يمكن ان تنهار الصناعات الصغيرة نتيجة التراجع الحاد فى الطلب المحلى على منتجاتها.

واشار الى ان القطاع المصرفى الفلسطينى يواجه مشاكل خطيرة ما لم تستطع السلطة الفلسطينية واصحاب الاعمال المحلية الوفاء بديونهم. وسوف يؤدى استمرار هذه الاوضاع الى انهيار نفس المؤسسات التى ساعد المانحون الدوليون فى بنائها من قبل. وقال انه من المستحيل تجنب التعامل كلية مع الحكومة التى تقودها حماس. ولا تملك وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة فى الاراضى الفلسطينية القدرة على توفير الخدمات التى عادة ما توفرها الحكومة. وحتى لو انتهت الازمة فإن البنك الدولى يؤكد انه لوعادت الامور لما كانت عليه فى عام 2005 وقبل فوز حماس فإن هذا لن يمنع تدهور الاقتصاد الفلسطينى نتيجة الازمة الخانقة التى يعانى منها هذا

الاقتصاد. وهناك حاجة ملحة للتعامل مع الاوضاع السياسية والواقع على الارض فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ولو لم يتم ذلك فسوف تزيد الازمة الفلسطينية سؤا.